مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

الاسْتِطْرادُ النَّحْويُّ عِندَ ابْنِ مالكٍ في الألفيّةِ

Grammatical Digression according to Ibn Malik in Al-Alfiyya

د.سعود بن عبيدالله بن عابد الصاعدي*

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف بكليّة اللغة العربيّة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Dr. Saud bin Obaidullah bin Abed Al Saedi*

Assistant Professor in the Department of Language, Grammar and Morphology, College of Language, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 1/8/2023 تاريخ ارسال التعديلات: 14/10/2023 تاريخ القبول:2/12/2023

Received:1/8/2023 Revised:14/10/2023 Accepted: 2/12/2023

الملخص:

يَقومُ البحثُ على تَتبُّعِ المسائلِ النَّحْويّةِ التي اسْتَطْرَدَ إليها ابنُ مالكٍ، وضَمَّنَها أبواباً في الألفيّةِ ليستْ هي مِنها، إمّا اضطِراراً أو تَتْميماً لفائدةٍ مُتَعلِّقةٍ بتلك المسائلِ. وقد بدأَ البحثُ بمقدّمةٍ بيَّنَ فيها الباحثُ مُحدِّداتِ بحثِهِ والاستِطراداتِ الثلاثةِ الخارجةِ عن حدودِ البحث. ثُمَّ تلاها بتمهيدٍ أوضَحَ مِنْ خِلالِهِ مَفْهومَ الاسْتِطْرادِ. ثُمَّ ذَكَرَ الباحثُ المسائلَ النَّحْويّةَ التي اسْتَطْرَدَ إليها ابنُ مالكٍ في أربعةَ عَشَرَ مَبْحثاً، وقد خُتِمَ البحثُ بأهمِ النَّتائجِ التي تَوصَّلَ إليها، والتي كانَ منها: أنَّ جميعَ اسْتِطْراداتِ ابنِ مالكٍ في الألفيّةِ كانتْ إمّا اضطراراً أو تَتْميماً لفائدةٍ تَتَعلَّقُ بمسألةٍ مُرتبِطةٍ بالبابِ الذي هي فيه، ومِنها أنَّ بعضَ الشُّرّاحِ قدْ يَنُصُّ على إحدى المسائلِ المسْتَطْرَدةِ أنَّها اسْتِطْرادٌ، وهو قليلٌ، فقامَ الباحثُ عليها واسْتَخْرَجَ الكثيرَ، ومِنها أنَّ الاسْتِطْراداتِ التي أَفْرَدَ لها ابنُ مالكٍ أبواباً كانتْ واضحةَ الاستِقلالِ، أمّا الاستطراداتُ التي كانتْ داخلَ الأبوابِ النَّحْويّةِ فقد تَخْفى على بعضِ المتَعَلِّمينَ، وهو ما هَدَفَ البحثُ في الوصولِ إلى مِثْلِهِ.

الكلمات المفتاحية: الاسْتِطْرادُ، النّاظمُ، الألفيّةُ، الأبوابُ النَّحْويّةُ.

Abstract:

The current research rely on tracing the grammatical issues that Ibn Malik delved into, and it includes topics that are not originally part of his work, either out of necessity or to complement the usefulness of those issues. The research began with an introduction in which the researcher explained the parameters of their research and the three digressions that go beyond its scope. This was followed by a preamble that clarified the concept of digression. Then the researcher mentioned the grammatical issues that Ibn Malik delved into in fourteen topics. The research concluded with the most important findings, which included that all of Ibn Malik's digressions in the Alfiyah were either out of necessity or to complement the usefulness of a grammatical issue related to the chapter in which they were included. Additionally, some commentators may indicate that one of the digressions is an actual digression, but such cases are rare, and the researcher evaluated them in detail. Furthermore, the researcher found that the digressions that Ibn Malik dedicated entire sections to were clearly independent, while the digressions that were included within the grammatical chapters may be hidden from some learners, and the aim of the research was to uncover them.

Keywords: Digression, Alfiyah, Grammatical Chapter.

***المؤلف المراسل:** سعود بن عبيدالله بن عابد الصاعدي

البريد الالكتروني الرسمي: soassaedi@uqu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ll64564832

1658-8126 / © 2024 by the Authors.

Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.***

المقدمة:

باسمِ اللهِ ، والحمدُ للهِ ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ خلْقِ اللهِ، نبيّنا محمدٍ وآلِهِ ومَنْ والاه ، أمّا بعد :

فإنَّ ألفيّةَ الإمامِ اللُّغَويّ الكبيرِ المجدّدِ ابنِ مالكٍ هي أكثرُ المصَنَّفاتِ النَّحويّةِ شُهرةً ، وأعظَمُها نَفْعاً ، وأوسَعُها انتشاراً ، وقد جعلتُ بحثي هذا مُتَعَلِّقاً بأستارِها ، كاشفاً لبعضِ أسرارِها، ومُبيّناً لشيءٍ مِنْ مُخَدَّراتِها ، ومُوضِّحاً لمقْصِدٍ مِنْ مَقاصِدِ صاحبِها ، فَوَسَمْتُهُ بـ (الاستِطْرادُ النَّحْويُّ عندَ ابنِ مالكٍ في الألفيّةِ) ، مُسْتَقْصِياً كُلَّ مسألةٍ نَحْويَّةٍ استطْرَدَ إليها الإمامُ ابنُ مالكٍ ـ عليه رحمةُ اللهِ ـ داخِلَ أبوابِ الألفيّةِ .

وقد أخرجتُ من مُحدِّداتِ هذا البحثِ ثلاثةَ أنواعٍ من الاستطرادات :

الأوّل : الاستطرادُ الذي يُنْشِئ له المصنّفُ باباً مُستقلّاً ، كما فَعَلَ لتابعِ المنادَى فإنَّهُ لما تكلَّمَ عن أحكامِ المنادَى في بابِهِ أرادَ أنْ يستطرِدَ ويَذكُرَ أحكامَ تابِعِهِ ، فحينَ كثُرتْ مسائلُهُ أفرَدَ له باباً . وكذلك فَعَلَ حينَ تحدَّثَ عن أدواتِ الشَّرطِ الجازمةِ في بابِ جوازمِ الفعلِ المضارعِ فإنَّهُ أرادَ أنْ يُتَمِّمَ الفائدةَ فاستطرَدَ و ذَكَرَ أدواتِ الشرطِ غيرَ الجازمةِ في بابينِ مستقلَّيْنِ، هما بابُ لو، وبابُ أمّا ولولا ولوما .

والثاني : الاستطرادُ في المسائلِ اللغويّةِ ، كاستطرادِ النّاظمِ في بابِ حروفِ الجرّ حينَ ذَكَرَ معانيَ حروفِ الجرّ، وكاستطرادِهِ في ذِكْرِ تَصْريفاتِ الكلمةِ مِنْ مِثْلِ قوْلِهِ :

وَ اسْتَعْمَلوا مُضارِعاً لأَوْشكا وَ كادَ لا غَيْرُ وَ زادوا مُوشِكا

وسببُ تجنُّبي ذِكْرَ هذا النوعِ أنَّ فيه خروجاً من فنٍّ إلى فنٍّ آخَرَ، وليس خروجاً من بابٍ إلى بابٍ داخلَ الفنِّ الواحد ، وهذا البحثُ إنَّما هو مَجْعولٌ في المسائلِ النَّحويّة ؛ لذا تَرْجَمْتُ لهُ بالاستِطرادِ النَّحْويّ كما ترى .

والثالثُ : الاستطرادُ المَبْنيُّ على خلافٍ شديدٍ في المسألةِ بينَ النحاةِ والتي لم يُفصحْ النّاظمُ عن رأيِهِ فيها ، كما جاءَ في بابِ المعَرَّفِ بأداةِ التّعريفِ حينما ذَكَرَ أَلْ التي للغَلَبةِ ، وقد اختلفَ النحاةُ فيها ؛ وهل هي نوعٌ من أنواعِ أَلْ التّعريفِ فيكونَ ذِكْرُهُ لها ليس استطراداً ؟ أو هي غيرُ مُعَرِّفةٍ فيكونَ كلامُهُ عنها استطراداً ؟ من أجلِ هذا اللبْسِ تجنَّبتُ ذِكْرَ هذا النوعِ أيضاً .

لقد جعلَ الإمامُ ابنُ مالكٍ أبياتَ الألفيّةِ مُقَسَّمةً تحتَ أبوابٍ مُترجَمةٍ بعناوينَ مُتناسِبةٍ معَ ما انعَقَدَ البابُ لبيانِهِ ، وقد أشار إلى هذا التَّبْويبِ في بعضِ أبياتِ الألفيّةِ ، فمِنْ ذلك قوْلُهُ في بابِ لا النّافيةِ للجنسِ :

وشاعَ في ذا البابِ إسْقاطُ الخَبَرْ إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

وكذلك قالَ في بابِ نائبِ الفاعلِ :

في بابِ ظَنَّ و أرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ وَ لا أَرَى مَنْعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ

وكذلك قالَ في بابِ الاشتغالِ :

وَ سَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانعٌ حَصَلْ

وقد اعتمدتُ في معرفةِ تراجِمِ تلك الأبوابِ على ما هو موجودٌ في كُتُبِ شُرَّاحِ الألفيّة ، كما هو مُبَيَّنٌ في ثنايا هذا البحثِ .

الدّراساتُ السّابقةُ :

لا أعرفُ أحداً كَتَبَ في مِثْلِ هذا الموضوعِ ، وعندَ البحثِ عنْ دراسةٍ سابقةٍ عَبْرَ مُحرِّكاتِ البحثِ الإلكترونيّةِ تَظهَرُ لي عناوينُ كثيرةٌ جميعُها في الاستطرادِ بالمفهومِ البلاغيّ ، ولم أَعْثُرْ على شيءٍ يُشْبِهُ هذا العَمَلَ أو يُدانيهِ .

مشكلةُ البحثِ :

تكمُنُ مُشكلةُ البحثِ في إيرادِ ابنِ مالك لكثيرٍ من المسائلِ النّحويّةِ في غيرِ مظانّها ، وإقحامِها في غيرِ أبوابِها، وهو أمرٌ قد يُوقِعُ المتعلّمينَ في لبسٍ ، فيحسُنُ التّنبيهُ على مثلِ ذلك، بتَتَبُّعِ تلك المسائلِ وإبرازِها ؛ رفعاً للّبسِ ، و دفْعاً للالتباس . وفي معرفةِ مدى قَبولِ الشُّرَّاحِ لتلكَ الاستِطْراداتِ .

أهدافُ البحثِ :

1 . الكشفُ عن بعضِ المسائلِ النّحويّةِ التي أوردَها ابنُ مالكٍ في غيرِ أبوابِها .

2. التَّعرُّفُ على المسائلِ التي اسْتَطْرَدَ إليها ابنُ مالكٍ ولم يَعْقِدْ لِمِثْلِها باباً مُسْتَقِلّاً .

3. التَّعرُّفُ على المسائلِ التي اسْتَطْرَدَ إليها ابنُ مالكٍ وقد عَقَدَ لِمِثْلِها باباً مُسْتَقِلّاً .

4 . التعرُّفُ على مَوْقِفِ شُرَّاحِ الألفيّة مِنْ تلكَ الاستِطْراداتِ .

5 . رفْعُ اللّبسِ ودفْعُ الالتباس في تلك المسائلِ عن المتعلِّمين وغيرهم .

6 . الكشفُ عن بعضِ أغراضِ ابنِ مالكٍ من وراءِ ذلك الصنيعِ، وبيانِ بعضِ مقاصِدِه .

أسئلةُ البحثِ :

1 . ما المسائلُ النّحويّةُ التي أَوردَها ابنُ مالكٍ في الأبوابِ المعقودةِ لغيرها؟

2. هل نَصَّ شُرَّاحُ الألفيّةِ على تلكَ المسائلِ بأنَّها اسْتِطرادٌ ؟

3. ما المسائلُ التي اسْتَطْرَدَ إليها ابنُ مالكٍ ولم يَعْقِدْ لِمِثْلِها باباً مُسْتَقِلّاً ؟

4. ما المسائلُ التي اسْتَطْرَدَ إليها ابنُ مالكٍ وقد عَقَدَ لِمِثْلِها باباً مُسْتَقِلّاً ؟

5 . ما مقصودُ ابنِ مالكٍ من كلِّ ذلك ، وما غرضُه منه ؟

منهجُ البحثِ :

يقومُ هذا البحثُ على جمعِ بعضِ المسائلِ النّحويّةِ التي استطردَ إليها النّاظمُ في الألفيّة ، و بيانِ الغرضِ من وراءِ ذلك الاستطرادِ، مُتَّبِعاً في كلِّ ذلك المنهجَ الاستقرائيَّ النقديَّ .

هيكلُ البحثِ :

اقْتَضَتْ طبيعةُ البحثِ أنْ يكونَ في مقدّمةٍ و تَمهيدٍ و أربعةَ عَشَرَ مَبْحَثاً و خاتِمةٍ ، فجاءَ ذلكَ على النّحو الآتي بيانُهُ :

1. المقدّمةُ : وتَحدَّثْتُ فيها عن فكرةِ البحثِ و مُحدّداتِهِ ، والدراساتِ السّابقةِ ، ومُشكِلةِ البحثِ ، وأهدافِهِ ، وأسئلتِهِ ، ومنهجِهِ ، وهيْكَلِهِ .

2. التَّمْهيدُ : وتَناولتُ فيهِ بيانَ مَفْهومِ الاسْتِطْرادِ .

3. ثُمَّ تَحدَّثْتُ عن المسائلِ النَّحْويَّةِ التي اسْتَطْرَدَ إليها ابنُ مالكٍ في أربعةَ عَشَرَ مَبْحثاً ، على النَّحْوِ الآتي :

المبحثُ الأوَّلُ : نونُ الوِقايةِ .

المبحثُ الثّاني : العَلَمُ الجِنْسيُّ .

المبحثُ الثالثُ : نونا ذَيْنِ و تَيْنِ .

المبحثُ الرَّابعُ : أَلْ الزَّائدةُ .

المبحثُ الخامسُ : العَلَمُ بالغَلَبةِ .

المبحثُ السّادسُ : كانَ التّامّةُ .

المبحثُ السّابعُ : كانَ الزَّائدةُ .

المبحثُ الثّامنُ : عَلِمَ و ظَنَّ اللتانِ بمعنى عَرَفَ و اتَّهَمَ .

المبحثُ التّاسعُ : المفعولُ بِهِ .

المبحثُ العاشرُ : المشغولُ عنه .

المبحثُ الحادي عَشَرَ : مَسْألةٌ في التَّنازُعِ .

المبحثُ الثّاني عَشَرَ : أَفْعَلُ لِغَيْرِ التَّفْضيلِ .

المبحثُ الثّالثَ عَشَرَ : إمّا الثّانيةُ .

المبحثُ الرَّابعَ عَشَرَ : مَسائلُ الإتْباعِ .

4. الخاتمةُ ونتائجُ البحثِ .

5. فهرسُ المصادرِ والمراجعِ .

6. فهرسُ الموضوعاتِ .

التَّمهيدُ : مفهومُ الاسْتِطْرادِ :

إنّ الاستطرادَ مصطلحٌ أدبيٌّ قديمٌ ، و فنٌّ من فنونِ عِلمِ البديع[1]، له مدلولٌ اصطلاحيٌّ عند أهلِ الأدبِ والنقدِ ، يُرادُ به عندَهم : أنْ يَخرُجَ الشاعرُ من معنى إلى معنًى آخَرَ ، ولا يتمادَى في الخروجِ بل يعودُ إلى الأوَّل . قال ابنُ رشيقٍ القيروانيُّ[2] : و أمّا الخروجُ فهو عندَهم شبيهٌ بالاستطرادِ ، وليس به ؛ لأنّ الخروجَ إنّما هو أنْ تَخرُجَ مِنْ نسيبٍ إلى مدحٍ أو غيرِهِ بلطفِ تخيُّلٍ ثمّ تتمادَى فيما خرجتَ إليه . ثمّ قالَ في معنى الاستطرادِ مُبيّناً شرْطَه الذي يمتازُ به : ...و يَعودُ إلى كلامِهِ الأوَّلِ[3] . و قالَ ابنُ النّاظمِ[4]: وتَخرُجُ منهُ إلى غيرِهِ ثمّ تَرجِعُ فإنْ تماديتَ فذاك الخروجُ . فالاستطرادُ عندَهم إذن هو الخروجُ بلا تمادِي .

ولستُ أُريدُ بالاستطرادِ في هذا البحثِ هذا المدلولَ الاصطلاحيَّ البديعيَّ ، وإنّما أُريدُ به الخروجَ بالمسألةِ عن البابِ المعقودِ لغيرها ؛ أي : لغيرِ تلك المسألةِ الخارجة عن الأحكامِ المتعلّقةِ بذاك البابِ .

فاستعمالُ الاستطرادِ عندَ الباحثِ بهذا المدلولِ ليس بِدْعاً غيرَ مأْلوف ، بل هو مُستخدمٌ معروفٌ ، ولعلّه أُسلوبٌ من أساليبِ الفقهاءِ ، ويَدلّ على ذلك أنّ الفيّوميَّ حينَ تحدّثَ عن معنى اسْتَطْرَدَ في كتابِهِ المصباحِ المنيرِ في غريبِ الشَّرحِ الكبيرِ[5] قال : (و استطرَدَ لهُ في الحربِ : إذا فرَّ منه كيْداً ، ثمَّ كَرَّ عليه، فكأنَّهُ اجتَذَبَهُ من مَوْضِعِهِ الذي لا يتمكَّنُ منه إلى موضعٍ يتمكَّنُ منه، و وَقعَ لكَ على وجهِ الاستطرادِ : كأنَّهُ مأخوذٌ من ذلك ، وهو الاجتذابُ ؛ لأنّكَ لم تَذْكُرْهُ في مَوضعِهِ ، بل مهَّدْتَ له موضعاً ذكرتَهُ فيه) انتهى كلامُهُ . فإذا كانَ الاستطرادُ يأتي بمعنى ذِكْرِ المسألةِ في غيرِ موضعِها ، فهو ومعنى الخروجِ بها عن أصلِ البابِ سِيّانِ . وهو مقصودي، ومعقودُ كلامي ، حينَ أُعبّرُ عن الاستطراد في هذا البحث .

وقد استعمَلَهُ أيضاً بهذا المعنى بعضُ شُرّاحِ الألفيّةِ ؛ فمِنْ ذلك ما جاء من كلامِ المراديِّ[6] حينَ قالَ : ثمَّ استطرَدَ . أي النّاظمُ . إلى ذِكْرِ نُونِ الوِقايةِ .

المسائلُ النَّحْويّةُ المُسْتَطْرَدةُ :

إنّ النّاظمَ قد ذَكرَ كثيراً من المسائلِ والمباحثِ النَّحويّةِ بعيدةً عن أبوابها ، و في غيرِ مظانّها ، مُسْتَطْرِداً إليها ، وسوفَ يسعى البحثُ إلى جمعِ ما وَقَفَ عليه الباحثُ منها ، مُرتّبةً بحسبِ إيرادِها في الألفيّة ، مُعلّقاً عليها بكلامِهِ أو كلامِ بعضِ الشُّرّاحِ . وهذا أوانُ الشُّروعِ في المقصودِ .

المبحثُ الأوَّلُ : نُونُ الوِقايةِ

قالَ النّاظمُ في بابِ المعرفةِ و النّكرةِ :

وَقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقايةٍ وَ لَيْسي قَدْ نُظِمْ
وَ لَيْتَني قَدْ فَشا وَ لَيْتي نَدَرا وَ مَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَ كُنْ مُخَيَّرا
في الباقِياتِ وَ اضْطِراراً خَفَّفا مِنّي وَ عَنّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفا
وَ في لَدُنّي لَدُني قَلَّ وَ في قَدْني وَ قَطْني الحَذْفُ أيْضاً قَدْ يَفي

وهذا البابُ مَعقودٌ للحديثِ عن أسماءِ المعارفِ ، ومن أنواعِ المعارفِ الضميرُ ، وعندَ حديثِه عن الضمائرِ وفي نهايةِ الفصلِ استطرَدَ النّاظمُ فذَكَرَ بعضَ أحكامِ نونِ الوقايةِ المكسورةِ المتَّصِلةِ بياءِ المتكلّمِ من جهةِ حذفِها قِلَّةً و كثرةً في الاستعمالِ العربيّ الفصيحِ مع الحروفِ النّاسخةِ ، أومع بعضِ الحروفِ الجارّةِ أو الظروفِ المضافةِ ، ومن جهةِ امتناعِ حذفِها مع الفعلِ النّاصبِ لياءِ المتكلّمِ المتَّصِلِ بها إلّا فيما نَدَرَ .

ونونُ الوقايةِ حرفٌ من حروفِ المعاني[7] ، وليسَ ضميراً ، والحديثُ عنها في هذا البابِ استطرادٌ ، قالَ المراديُّ مُعلّقاً على شرحِ هذه الأبياتِ : (ثُمَّ استطرَدَ – أي النّاظمُ – إلى ذِكْرِ نونِ الوقايةِ ...)[8] . ولعلَّ النّاظمَ ذَكَرَها هنا معَ الضمائرِ لأمرين ، أحدِهما أنَّ نونَ الوقايةِ مُختصّةٌ بياءِ المتكلّمِ فلا تكونُ إلّا معَها ، ولا تتَّصِلُ إلّا بها، فناسبَ أنْ يَذْكُرَها معَها . والثاني أنَّه لم يَعْقِدْ في ألفيَّتِهِ باباً خاصّاً بحروفِ المعاني .

المبحثُ الثّاني : العَلَمُ الجِنْسيُّ

قالَ النّاظمُ في بابِ المعرفةِ والنَّكرةِ :

وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْناسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ
مِنْ ذاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذا ثُعالةٌ لِلثَّعْلَبِ
وَ مِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّهْ كَذا فَجارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

وهو بابٌ معقودٌ للمعرفةِ والنّكرةِ من الأسماءِ ، ومن معارفِها العَلَمُ الشّخصيُّ ، فتكلَّمَ المصنّفُ عنهُ في هذا البابِ ، وعن أحكامِهِ و أنواعِه ، ثمّ استطرَدَ فَذَكَرَ العَلَمَ الجنسيَّ في نهايةِ البابِ ، وهو استطرادٌ من جهةِ أنَّ الأعلامَ الجِنسيّةَ ليستْ مَعارفَ تُعرِّفُ أفرادَ جِنسِها ، ولا تُعيّنُ مُسمَّياتِها ، فالعَلَمُ الجنسيُّ نكرةٌ[9] تُطلقُ على كلِّ فرْدٍ من أفرادِها ، وهو مفهومُ كلامِهِ في النّظْمِ حينَ قالَ : وهو عم ، أي مدلولُهُ شائعٌ بينَ أفرادِ جنسِهِ . وتسميتُها عَلَماً من باب المجاز[10] . وإنَّما ذَكَرَها النّاظمُ عندَ حديثِه عن الأعلامِ الشخصيّةِ المعرِّفةِ لأفرادِها والمعيّنةِ لمسمَّياتِها لِمَا بينَهُ وبينَها من الشَّبهِ اللفظيِّ ، و تنبيهاً على ذلك قالَ في النَّظْمِ : كَعَلَمِ الأشخاصِ لفظاً . أي في اللفظ دونَ المعنى، فمن ذلك[11] جوازُ مجيءِ الحالِ منهما ، فكما تقولُ: جاءَ زيدٌ ماشياً ، تقولُ : جاءَ ثُعالةُ مُسرعاً ، وأنّهما لا يُضافانِ، وأنَّهما لا تَلحقُهما ألْ التّعريفِ ، وأنَّهما يُوصفانِ بالمعرفةِ دونَ النّكرة ، وأنَّهما يُمنعانِ من الصرفِ إنْ وُجدتْ معَ عَلَميَّتِهما عِلَّةٌ

مانعةٌ أخرى .

وإذا رأينا أنَّ النّاظمَ إنَّما انتقلَ من الحديثِ عن المعرفةِ العَلَمِ الشخصيّ إلى النّكرةِ العَلَمِ الجنسيّ ، والحديثُ عن النّكراتِ في بابِ المعرفةِ والنّكرةِ لا يُعَدُّ استطراداً فَنَعَمْ ، و إنَّما اعتبرتُهُ أنا استطراداً من جهةِ ما نبَّهتُ على مِثْلِهِ فيما تقدَّم .

ومن الأغراضِ التي دفعتْ النّاظمَ إلى هذا الاستطرادِ ما نبَّهَ على مثلِهِ الإمامُ الشّاطبيُّ حينَ قالَ : (ثمَّ لما أرادَ – أي النّاظمُ – التّنبيهَ على العَلَمِ الجنسيّ أتى به آخِرَ البابِ تكميلاً للفائدة ، وتنبيهاً على أنَّ هذا النوعَ ليس مما يُضطرُّ إلى ذِكْرِه كالاضطرارِ إلى ذِكْرِ عَلَمِ الشخصِ ، و أيضاً فإنَّه مُخالفٌ لقانونِ العَلَميَّةِ ومعناها المشهورِ ؛ إذْ لا كبيرَ فرْقٍ بينَهُ و بينَ النّكرةِ في المعنى)[12].

المبحثُ الثّالثُ : نونا ذَيْنِ و تَيْنِ

قالَ النّاظمُ في بابِ الاسمِ الموصولِ :

مَوْصُولُ الَاسْماءِ الَّذي الأُنْثى الَّتي وَالْيا إذا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ
بَلْ ما تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلامَهْ وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فلا مَلامَهْ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَ تَيْنِ شُدِّدا أَيْضاً وتَعْوِيضٌ بِذاكَ قُصِدا

تحدَّثَ النّاظمُ في أوَّلِ هذا البابِ عن الأسماءِ الموصولةِ النَّصِّيّةِ، وعندَ ذِكْرِهِ للمثنّى منها بيَّنَ أنَّه يَجوزُ تَشْدِيدُ نُونَيْ اللذَينِ واللتَينِ وتَضْعِيفُهما ، وهو قولُه : والنونُ إنْ تُشْدَدْ فلا ملامة . ثمَّ استطردَ المصنّفُ و خرَجَ إلى ذِكْرِ جوازِ تّشديدِ نُونَيْ ذَيْنِ وتَيْن ، وهما اسما إشارةٍ وليسا موصولينِ ، ولم يَذْكُرْ هذه المسألةَ في بابِ اسمِ الإشارةِ المتقدّمِ قريباً ؛ فلعلَّ المصنّفَ رَغِبَ في الجمْعِ بينَ مسألتَيْ النونينِ في مثنّى الموصولِ واسمَيْ الإشارةِ في موضعٍ واحدٍ لاتّحادِ نونَيْهما في حكمِ جواز التّشديدِ والتّضعيفِ.

المبحثُ الرابعُ : أَلْ الزائدةُ

قالَ النّاظمُ في بابِ أل التعريفِ :

وقَدْ تُزادُ لازِماً كَاللَّاتِ وَالآنَ والَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ
وَلِاضْطِرارٍ كَبَناتِ الأَوْبَرِ كَذا وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِيْ
وَبَعْضُ الَاعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ ما قدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا
كَالْفَضْلِ وَالحارِثِ وَالنُّعْمانِ فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيّانِ

وهذا البابُ عَقدَهُ المصنّفُ لبيانِ ما تَعرَّفَ من الأسماءِ بأَلْ التّعريفِ ، لكنَّه استطردَ فذَكَرَ ألْ الزائدةَ و جميعَ أقسامِها؛ كالزائدةِ اللازمةِ في نحو اللاتِ اسمَ صنمٍ ، والآنَ ، والذي وفروعِها ، و كالزائدةِ العارضةِ بنوعَيْها؛ العارضةِ للضرورةِ الشّعريّةِ نحوَ قولِ الشاعر[13] :

** ولقد نَهَيْتُكِ عن بناتِ الأَوبرِ **

أو العارضةِ للمحِ الأصلِ[14] كالداخلةِ على الأعلامِ المنقولةِ نحو : الفضلِ والحارثِ والنُّعمانِ . فالتي للمحِ الأصلِ قسمٌ من أقسامِ الزائدةِ العارضةِ ، وليستْ قسيماً للزائدةِ ، ويدلُّ على ذلك قولُ النّاظمِ : فذكرُ ذا وحذْفُه سيّانِ، وكذلك نصَّ ابنُهُ بدرُالدينِ في شرحه للألفيّةِ[15] على أنّ التي للمح الصفةِ قسمٌ من أقسامِها لا قسيمٌ لها فقال : وأمّا العارضة ـ أي الزائدة ـ فَمُجوَّزةٌ للضرورةِ أو للمحِ الوصفِ بمصحوبِها .وهو قولُ المراديّ في الجنى الداني[16] ، وابنِ هشامٍ في المغني[17]؛ لذا فإنّني أدرجتُ التي للمحِ الأصلِ هنا في هذا المبحثِ الخاصّ بألْ الزائدةِ كما ترى ، وجعلتُ استطرادَ المصنّفِ في هذا البابِ في مبحثينِ لا ثلاثةٍ . وسكتُّ عن ألْ التي للغَلَبةِ لِمَا ذكرتُ لكَ في المقدمةِ .

وهذا الإدراجُ مُخالِفٌ لرأي بعضِ الشُّرَّاحِ كأبي حيّانَ[18] والمكُّوديّ[19] والغَزّيّ[20] حينَ جعلوا التي للمحِ الصفةِ قسيماً للزائدةِ ؛ فقالوا : إنَّ (ألْ) على أربعةِ أقسامٍ : مُعرِّفةٍ وزائدةٍ وللمحِ الصفةِ و للغَلَبةِ .

وألْ الزائدةُ ليستْ مُعَرِّفةً[21] ؛ فهي لا تُفيدُ مَدْخُولَها تعريفاً ، وإنَّما تَعرَّفَ مَدخُولُها إمّا بالعلميّة كاللاتِ وبناتِ أوبر ، أو بالإشارةِ[22] كالآنَ خلافاً لأبي حيّان[23] ، أو بجملةِ الصّلةِ كالموصولِ خلافاً للأخفشِ[24] والفرّاءِ[25] ؛ فهي زائدةٌ غيرُ مُعرِّفةٍ من جهةِ أنَّه لا يَجتمِعُ على الاسمِ مُعرِّفان[26] . وإنَّما استطردَ النّاظمُ فذَكَرَ الزائدةَ في بابِ المعرِّفةِ لِمَا بينَهما من الشَّبَهِ اللفظيّ.

المبحثُ الخامسُ : العَلَمُ بالغَلَبة

قالَ النّاظمُ في بابِ أَلْ التّعريفِ :

وَ قَدْ يَصِيرُ عَلَماً بالغَلَبَهْ مُضافٌ أوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ

الاسمُ المضافُ المعرَّفُ بالعَلَميّةِ الغالِبةِ نوعٌ من الأعلامِ تَعرَّفَ بالغَلَبةِ والاشتِهارِ ولم يَتعرَّفْ بأَلْ التعريفِ ، كابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ ، فإنَّه إذا أُطلقَ هذانِ الاسمانِ المضافانِ فالمرادُ بهما عبدُاللهِ بن عمر و عبدُاللهِ بنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهم دونَ سائرِ إخوتِهم . والمصنِّفُ لم يَذْكُرْ هذه العَلَميّةَ الغالِبةَ في بابِها بابِ العَلَمِ ، وإنَّما استطردَ حينَما تكلَّمَ عنها هُنا في بابِ أداةِ التعريفِ، فقالَ : وَقَدْ يَصِيرُعَلَماً بالغَلَبَهْ مُضافٌ . وسببُ هذا الاستطرادِ أنَّ العَلَمَ وأَلْ يأتيانِ بمعنى الغَلَبةِ ، قالَ الغَزّيُّ[27] : (وإنَّما ذَكَرَ المضافَ في هذا البابِ معَ أنَّه ليسَ منه لاشْتِراكِهِ معَ ذي الأداةِ في الغَلَبةِ) .

المبحثُ السّادسُ : كانَ التّامّةُ

قالَ النّاظمُ في بابِ كانَ و أخواتِها :

** وَ ذو تَمامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفي **

هذا البابُ مَعقودٌ لبيانِ أحكامِ كانَ النّاسخةِ للمبتدأ والخبرِ ، ولأخواتِها النَّواسخِ المشَبَّهاتِ بها في الإعمال ، و هُنَّ جميعاً أفعالٌ ناقصةٌ لا تامّةٌ ، وسُمِّيْنَ أفعالاً ناقِصةً لافْتِقارِهِنَّ واحتِياجِهِنَّ إلى الخبر[28] ، هذا عندَ مَنْ يرى مِنْ النَّحويّينَ أنَّهُنَّ أفعالٌ حقيقيّةٌ تدلُّ على زمنٍ وحدَثٍ ، وهو مذهبُ ابنِ خروفٍ[29]، وابنِ الحاجبِ[30]، وابنِ عصفورٍ[31]، وابنِ مالكٍ[32]، والرضيِّ[33]، وأبي حيّانَ[34]، وابنِ هشامٍ . وقيلَ: سُمِّيْنَ أفعالاً ناقِصةً لعدمِ دَلالتِها على الحدثِ، وأنَّها لا تدُلُّ إلّا على الزّمنِ[35]، وأنَّهُنَّ أفعالٌ غيرُ حقيقيّةٍ ، وهو مذهبُ المبرِّدِ[36] ، وابنِ السَّرَّاجِ[37] ، وأبي عليٍّ[38] ، وابنِ جني[39] ، والشَّلَوْبِينِ[40]. والنَّقْصُ شرطٌ لِنَسْخِهِنَّ المبتدأ والخبرَ .

وأمّا كانَ التّامةُ وبعضُ أخواتِها التّامّاتُ فلَسْنَ نَواسخَ للمبتدأِ والخبرِ ، ومَرْفُوعُها لا يُسمّى اسمَها ، بل يُسمّى فاعلاً، كما هو الحالُ معَ كلِ فعْلٍ حقيقيٍّ تامٍّ ، وهي التي تَكْتَفي بمرْفوعِها الفاعلِ كما قالَ النّاظمُ ،كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [41] في قراءةِ مَنْ رَفَعَ حسنة ، وكقوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [42]. وعلى ذلك فإنَّ كلامَ النّاظمِ عن كانَ التّامةِ في هذا البابِ استطرادٌ بَيِّنٌ ؛ تفريقاً بينَ النّاقِصةِ النّاسِخةِ والتّامةِ غيرِ النّاسِخة .

المبحثُ السّابعُ : كانَ الزائدةُ

قالَ النّاظمُ في بابِ كانَ وأخواتِها :

وَ قَدْ تُزادُ كانَ في حَشْوٍ كَما كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما

هذا البابُ مَعقودٌ لبيانِ أحكامِ كانَ النّاسخةِ للمبتدأ والخبرِ ، ولأخواتِها النَّواسخِ المشَبَّهاتِ بها في الإعمال كما سَبَقَ بيانُه ، وقد استطردَ المصنّفُ فذَكَرَ كانَ الزائدةَ في هذا البابِ ، والنُّحاةُ مُجْمِعونَ على أنَّ كانَ الزائدةَ ليستْ ناسِخةً ، فإذا كانَ ذلكَ كذلك فحديثُهُ عنها في هذا البابِ استطرادٌ بيّنٌ. والخلافُ بينَهم إنَّما وقعَ في رَفْعِ كانَ الزائدةِ لمرفوعٍ بعدَها ، أي : هل تُزادُ كانَ معَ مرفوعها الفاعل ؟ فتكونَ الزائدةُ تامّةً ، أو هل تُزادُ ولا مَعمولَ لها أبداً ؟ فالأوّلُ مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ[43] ، وانتصرَ لهما ابنُ مالكٍ[44]، والثاني مذهبُ أبي العباسِ المبرّدِ[45] ، وأكثرِ النحويين[46] .

المبحثُ الثامنُ : عَلِمَ و ظَنَّ اللتان بمعنى عَرَفَ واتَّهَمَ

قالَ النّاظمُ في بابِ ظَنَّ وأخواتِها :

لِعِلْمٍ عِرْفانٍ وَ ظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيةٌ لِواحدٍ مُلْتَزَمَهْ

هذا البابُ عَقَدَه المصنِّفُ للأفعالِ النَّواسِخِ التي تَنْصِبُ مفعولينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ ، و هُنَّ ظَنَّ وأخواتُها المشَبَّهاتُ بها في العمل . وقد استطردَ المصنِّفُ فَذَكَرَ فِعْلَينِ يَتَعَدَّيانِ إلى مفعولٍ واحدٍ هما عَلِمَ التي بمعنى عَرَفَ ،كقولك: عَلِمْتُ زيداً ، أي عَرَفْتُهُ ، و ظَنَّ التي بمعنى اتَّهَمَ،كقولك : ظَنَنْتُ زيداً ، أي اتَّهَمْتُهُ . قالَ المكُّوديُّ[47] : وليسا حينَئذٍ مِنْ أفعالِ هذا البابِ ؛ ولعلّ النّاظمَ استطرَدَ هنا تفريقاً بينَ المتعدي لواحدٍ والمتعدي لاثنين .

المبحثُ التاسعُ : المفعولُ بِهِ

لقد تَوسَّعَ النّحويّونَ في بيانِ أحكامِ المفعولِ بهِ في كُتُبِهم ومُصنَّفاتِهم النَّحويّة ، وكَثُرَ الحديثُ عنه ؛ لأنّه رُكْنٌ من أركانِ الجُمْلةِ الفِعْليّةِ وجُزءٌ من أجزائها ، و الجملةُ الفعليّةُ مُتنوّعةٌ مسائلُها ، ومُنتشِرةٌ أحكامُها في المصنَّفاتِ النَّحويَّةِ ؛ ذلك أنَّهم مرَّةً يتحدثونَ عن أحكامِ أجزائها جُزءاً جُزءاً ، و رُكْناً رُكْناً ، كحديثِهم عن أحكامِ فِعْلِها وفاعِلِها ونائبِهِ ومَفاعيلِها في أبوابٍ مُسْتَقِلَّةٍ ؛ ومرةً يتحدّثون عن أساليبِ الجملةِ الفعْليّةِ ،كأُسْلُوبِ

الاشتغالِ ، وأُسلوبِ التَّنازُعِ ، وأُسلوبِ التَّعَجُّبِ ، وأُسلوبِ الاختصاصِ ، وأُسلوبِ التَّحْذِيرِ والإغْراءِ في أبوابٍ مُسْتَقِلَّةٍ كذلك .

فإذا تحدَّثوا عن أحكامِ المفعولِ بهِ تَحتَ بابٍ مُرْتَبِطٍ ومُتَعَلِّقٍ به فلا يكونُ حديثُهم ذلك استطراداً ولا خُروجاً عمّا انْعَقَدَ له البابُ ؛ كحديثِهم عن المفعولِ به في بابِ نائبِ الفاعلِ فإنَّه ليس استطراداً ؛ لأنَّ المفعولَ بهِ هو نائبُ الفاعل ، وقِسْ على ذلك بابَ الاشتغالِ فإنَّ المفعولَ بهِ هو المشغولُ عنه المنصوبُ ، وكذلك يُقالُ في المتنازَعِ عليه المنصوبِ في بابِ التّنازُع ، وفي المتَعَجَّبِ منه المنصوبِ في بابِ التَّعجُّبِ ، وفي المنصوبِ على الاختصاصِ في بابِ الاختصاصِ ، وفي المنصوبِ على التحذيرِ والإغراءِ في بابِ التحذير والإغراءِ ، فكلُّ تلك المفاعيلِ الحديثُ عنها في أبوابِها لا يُعدُّ استطراداً كما ترى .

وأمّا إذا كانَ حديثُهم عن أحكامِ المفعولِ بهِ غيرَ مرتبِطٍ ولا مُتَعَلِّقٍ بالبابِ فهو استطرادٌ و خُروجٌ عمّا انْعَقَدَ له ذلك البابُ.

وقد وَقَعَ الاستطرادُ عندَ النّاظمِ بياناً لأحكامِ المفعولِ بهِ في بابينِ هما:

الأولُ في بابِ الفاعلِ حينَ قالَ :

وَالأصْلُ في الفاعلِ أنْ يَتَّصِلا وَالأصْلُ في المفعولِ أنْ يَنْفَصِلا

وَ قدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأصْلِ وَ قدْ يَجي المفعولُ قبْلَ الفِعْلِ

وَ أَخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أوْ أُضْمِرَ الفاعلُ غيْرَ مُنْحَصِرْ

وَ ما بِإلّا أوْ بِإنَّما انْحَصَرْ أَخِّرْ وَ قدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

وَ شاعَ نَحْوُ خافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَ شَذَّ نَحْوُ زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

وهذا البابُ معقودٌ لبيانِ أحكامِ الفاعلِ ، وقد استطردَ الناظمُ فذَكَرَ فيه أحكامَ المفعولِ بهِ الخمسةَ ، وهي وُجُوبُ تأخيرِ المفعولِ بهِ عن الفاعلِ و جوازُ تأخيره ، و وُجُوبُ تَوسُّطِهِ بينَ الفعلِ والفاعلِ و جوازُ توسُّطه ، وهذه الأحكامُ الأربعةُ نصَّ الناظمُ على مَوْضِعَيْ الوُجُوبِ منها ، وسَكَتَ عن مَوْضِعَي الجوازِ منها ، وهما معلومانِ وَفْقَ المنهجِ السُّكُوتيّ الذي سارَ عليه كثيرٌ من النُّحاة ، وأمّا الخامِسُ وهو تقديمُ المفعولِ بهِ على الفعلِ فقد ذَكَرَ حُكْمَهُ الجائزَ ولم يَذكُرْ الواجبَ فيه .

وقد ترجَّحَ لدى أبي إسحاقَ الشّاطبيّ[48] أنَّ مقصودَ النّاظمِ بالمفعولِ في تلك الأبياتِ هو المفعولُ بهِ ، فقال : (إنَّ المفعولَ الذي ذَكَرَه هنا يَحتملُ أمرينِ : أحدهما أنْ يُريدَ المفعولَ بهِ وحدَهُ، وهو الجاري في كلامِ النَّحويينَ إذا تَكلَّموا على هذه المسألةِ على الخُصوص . والثاني أنْ يُريدَ المفعولَ الأعمَّ الذي يَشملُ المفعولَ بهِ وغيرَهُ) ثمَّ قالَ مُرَجِّحاً الاحتمالَ الأوّلَ : (إلّا أنَّ الاحتمالَ الأوّلَ هو المشهورُ ، والظاهرُ أنَّهُ مقصودُ النّاظمِ) .

وممّا تقدَّمَ يظهَرُ لنا سببُ استطرادِ النّاظمِ و غرضُه منه ؛ وذلك أنَّه لم يُفرِدْ للمفعولِ بِهِ باباً مُسْتقِلّاً لصعوبةِ جمْعِ أشتاتِ مسائلِهِ وأحكامِهِ اللفظيّةِ في موضعٍ واحدٍ ، كما تقدَّمَ بيانُهُ من وجودِ أحكامِهِ في الأبوابِ التي تناولتْ أجزاءَ الجملةِ الفعليَّةِ و أساليبَها المتنوّعةَ . وشيءٌ آخرُ وهو أنَّ بعضَ هذه الأحكامِ المفعوليّةِ تصْلُحُ حُكْماً للفاعلِ ؛ فتقديمُ المفعولِ بهِ على الفاعلِ وُجوباً أو جوازاً هو تأخيرُ الفاعلِ عن المفعولِ وُجوباً أو جوازاً . وتأخيرُ المفعولِ به عن الفاعلِ وُجوباً أو جوازاً هو تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ به وُجوباً أو جوازاً ، وينفردُ المفعولُ به بحُكمِ تقدُّمِه على فعلِهِ ، فتكونُ حينَئذٍ جميعُها من مسائلِ البابِ ولا استطرادَ فيها إلّا ما تَفَرَّدَ بهِ المفعولُ بِهِ .

والثاني في بابِ التَّعَدّي واللُّزُومِ حينَ قالَ النّاظمُ :

وَالأصْلُ سَبْقُ فاعلٍ مَعنًى كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زارَنا نَسْجَ اليَمَنْ

وَ يَلْزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَى وَتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْماً قدْ يُرَى

و حَذْفَ فضْلةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذْفِ ما سِيقَ جَواباً أوْ حُصِرْ

وهذا البابُ عَقَدَهُ النّاظمُ للحديثِ عن تَعَدّي الأفعالِ ولُزُومِها، فَذَكَرَ فيه خمسةَ أحكامٍ لفظيّةٍ للمفعولِ به استطراداً، فالأوّلُ والثاني هما جوازُ تقديمِ أحدِ المفعولَينِ اللذينِ ليس أَصلُهما المبتدأُ والخبرُ و وُجُوبُه إذا كانَ فاعلاً في المعنى ، والثالثُ هو وُجُوبُ تأخيرِ أحدِ المفعولَينِ اللذينِ ليسَ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ إذا كانَ فاعلاً في المعنى ، والرابعُ جوازُ حَذْفِ المفعولِ بهِ، والخامسُ امتناعُ حذْفِهِ .

المبحثُ العاشرُ : المَشْغولُ عَنْهُ

قالَ النّاظمُ في بابِ اشتغالِ العاملِ عن المعمولِ :

و إنْ تَلا السابقُ ما بِالِابْتِدا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدا

كَذا إذا الفِعْلُ تَلا ما لَنْ يَرِدْ ما قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

هذا البابُ مُخْتصٌّ بالحديثِ عن الأحكامِ اللفظيّةِ للمَشْغولِ عنه عاملُهُ في تركيبِ الاشتغال ، والمشغولُ عنه هو كلُّ اسمٍ مُتَقَدِّمٍ على عاملٍ صالحٍ لنصبِهِ مُنْشَغِلٍ عنه بنصْبِ ضميرِهِ أو سَبَبِيِّهِ[49]، كقولك : زيداً ضربْتُهُ ، أو زيداً ضربتُ غلامَه .

وقد ذَكَرَ النّاظمُ خمسةَ أحكامٍ لفظيّةٍ للاسمِ المتقدِّمِ المشغولِ عنه عامِلُهُ وهي : وُجُوبُ نَصْبِهِ ، و وُجُوبُ رَفْعِهِ ، وجَوازُ الأمرينِ والنّصْبُ أرجحُ، وجَوازُ الأمرينِ والرفْعُ أرجحُ ، وما يستوي فيه الأمرانِ .

وقد استطردَ النّاظمُ وخَرَجَ عن مسائلِ بابِ الاشتغالِ حينَ ذَكَرَ في هذينِ البيتينِ مَوْضِعَيْ وُجُوبِ رَفْعِ الاسمِ المتقَدِّمِ، كقولك : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو ، والاسمُ المتقدِّمُ الواجبُ رفْعُهُ ليس اسماً مشغولاً عنه في هذا التركيبِ ؛ لأنَّ الاسمَ المشغولَ عنه عاملُهُ هو الاسمُ الذي لو تسلَّطَ عليه عاملُهُ ولم ينشغلْ عنه بنصبِ ضميرِهِ لنَصَبَهُ ، وفي موضعِ وُجوبِ الرفعِ لا سبيلَ إلى نصْبِهِ أبداً .

وبمثلِ هذا اعترضَ ابنُ هشامٍ في التوضيحِ[50] على النّاظمِ حينَ جعَلَ واجبَ الرفعِ من مسائلِ بابِ الاشتغال ، فقال:
(و لم نذْكُرْ من الأقسامِ ما يَجِبُ رفْعُهُ كما ذَكَرَ النّاظمُ لأنَّ حَدَّ الاشتغالِ لا يَصْدُقُ عليه) ثمَّ أكَّدَ اعتراضَهُ وكرَّرَهُ عندَ شرحِ موضعَيْ وجوبِ الرفع فقال : (ليس من أقسامِ مسائلِ البابِ ما يجبُ فيه الرفعُ ؛ لعدمِ صِدْقِ ضابطِ البابِ عليها ، وكلامُ النّاظمِ يُوهِمُ ذلك) وقوْلُه : وكلامُ النّاظمِ يُوهِمُ ذلك ، أي كلامُهُ يُشعِرُ بأنَّ واجبَ الرفعِ قسمٌ من أقسامِ المشغولِ عنه وإنْ لم يَنُصَّ على ذلك . والأمرُ هُنا كما قال ، لكنَّ النّاظمَ في شرحِهِ على الكافية الشافيةِ[51] نَصَّ على ذلك صراحةً فجَعَلَهُ قِسْماً من أقسامِهِ فقال : وقسمٌ يجبُ فيه الرفعُ .

وقد رَدَّ الإمامُ الشاطبيُّ على هذا الاعتراضِ واصِفاً إيّاهُ بالتَّعَسُّفِ، لكنّهُ لم يَنُصَّ على موطنِ التَّعَسُّفِ فلم يأتِ بشيءٍ مُحَرَّرٍ حينَ لم يَزِدْ على أنْ قالَ : (وعن الثاني – أي والجوابُ عن الاعتراضِ المذكورِ في البند الثاني – أنَّ التَّحَرُّزَ مِن فَصْلِ أدواتِ الصُّدورِ بينَ الفعلِ والاسمِ السّابقِ مُبَيَّنٌ بَعْدُ ، وقد حصَلَ المقصودُ على الجملة ، فالاعتراضُ تَعَسُّفٌ)[52] انتهى كلامُه ، وهو كما ترى لم يُحَرِّرْ موطنَ البيان ولا نصَّ على التحرُّزِ المرادِ بيانُهُ لا هُنا – عندَ كلامِهِ هذا – ولا عندَ كلامِهِ على موضِعَيْ وُجُوبِ الرّفْعِ ، وهو معنى قولِهِ : مُبيَّنٌ بعدُ ؛ فهو إمّا أنَّه يُريدُ أنَّهُ هو الذي سيُبيِّنُ موضِعَ التَّحرُّزِ بعدُ ، وإمّا أنَّه يُريدُ أنَّ النّاظمَ هو الذي سيُبَيِّنُ ذلك بعدُ ، فأمّا النّاظمُ فإنَّه لم يَذْكُرْ شيئاً سوى ما جاءَ من قوْلِهِ في هذينِ البيتينِ ولا تحرُّزَ فيهما كما ترى . وأمّا الشاطبيُّ فقدْ تقدَّمَ أنَّه لم يَنُصَّ على شيءٍ من التَّحَرُّزِ ، ولكنْ قدْ يُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ مقصودُهُ بالتَّحرُّزِ ؛ وذلك أنَّهُ لما عَدَّدَ أقسامَ المشْغولِ عنه قالَ: (ثمَّ أخذَ النّاظمُ في تفصيلِ الحكمِ في نصْبِ الاسمِ السّابقِ ، وجعَلَهُ خمسةَ أقسامٍ : واجبُ النَّصْبِ ، وممتنعٌ فيه النصبُ، فلابدَّ من الرفعِ ، ومختارٌ فيه النصبُ ، ومختارٌ فيه الرفعُ ، وما يَستوي فيه الرفعُ والنصبُ)[53] انتهى كلامُهُ ، وهو كما ترى يَقولُ : ومُمتنِعٌ فيه النصبُ ، بدلاً عن أنْ يقولَ : واجبُ الرفعِ . فهل كانَ هذا الاستبدالُ اللفظيُّ هو التَّحرُّزَ المقصودَ ؟ و إذا كانَ ذلكَ كذلكَ فهل يُعدُّ ذلك تَحَرُّزاً ممّا اعْتُرِضَ عليه به ؟

فالجوابُ عن الأوّلِ : نعمْ ، فالذي يظهرُ لي . واللهُ أعلمُ . أنَّه أرادَ أنْ يدنوَ بلفظ (النصبِ الممتنعِ) من المشغولِ عنه ويجعلَهُ قسماً من أقسامِه ؛ لأنَّه حكمٌ من أحكامِهِ ، ولا تَتِمُّ الفائدةُ إلّا بذكْرِه وبيانِ موْضِعِهِ ، وإلى نحوٍ من ذلكَ أشارَ الشيخُ خالدُ الأزهريُّ عندَ تعليقِهِ على اعتِراضِ ابنِ هشامٍ السّابقِ، فقالَ : لكنْ ضرورةُ تَتْميمِ الأقسامِ ألجأَتْهُ إلى ذلك[54] . واستبدالُ التعبيرِ بامتناعِ النصبِ بالتعبيرِ بما يجبُ رفْعُه استفادَهُ الشاطبيُّ من كلامِ ابنِ مالكٍ في شرحِهِ على التسهيلِ[55] ، حيثُ إنَّهُ في بيانِ هذا الموضعِ تَكَلَّمَ عن موانعِ نصْبِ الاسمِ السابقِ .

وللجوابِ عن الثاني أقولُ : إنَّ هذا الأمرَ له وجهان ، وكِلاهما له حظٌّ كبيرٌ مِن الصّوابِ عندَ التّأمُّلِ ؛ فمَنْ نَظَرَ إلى حقيقةِ حَدِّ المشغولِ عنه لم يَعُدَّهُ قِسْماً مِنْ أقسامِهِ ، ولا يُعَدُّ ذلك الاستبدالُ اللفظيُّ عندَهُ تحرُّزاً يُدْخِلُهُ في أقسامِهِ . و مَنْ نَظَرَ إلى رَسْمِ[56] المشغولِ عنه ، والحديثُ عن حُكمِ امتناعِ نصْبِهِ رَسْمٌ مِنْ رُسُومِهِ ، وخاصّةٌ مِن خصائصِهِ . عَدَّهُ قِسْماً مِنْ أقسامِهِ ؛ حُكْماً لا حقيقةً ، ويُعَدُّ ذلكَ الاستبدالُ اللفظيُّ عندَهُ تَحَرُّزاً يُدْخِلُهُ في أقسامِهِ .

وأنا إنَّما جعَلْتُ كلامَ النّاظمِ في هذينِ البيتينِ استطراداً وخُروجاً

عن مسائلِ البابِ لثلاثةِ أمورٍ :

الأوّلُ : مُوافقةً واتّباعاً لاعتِراضِ ابنِ هشامٍ ،كما تقدَّمَ .

والثاني : لأنَّ مَنْ جعلَ ذلكَ استطراداً فهو مُوافقٌ للصوابِ حقيقةً ، ومَنْ لم يَجعَلْ ذلك استطراداً فهو مُوافقٌ للصوابِ حُكْماً.

والثالثُ : أنَّ هذا الاستطرادَ استطرادٌ ضروريٌّ ،كما قالَ الأزهريُّ .

المبحثُ الحاديَ عَشَرَ : مسألةٌ في التَّنازُع

قالَ النّاظمُ في بابِ التَّنازُعِ في العملِ ، ويُسمّى بابَ الإعمالِ[57] :

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضميرٌ خَبرا لِغَيْرِ ما يُطابِقُ المُفَسِّرا

نَحْوُ أَظُنُّ وَ يَظُنّاني أَخا زَيْداً وَ عَمْراً أَخَوَيْنِ في الرَّخا

هذا البابُ خاصٌّ بالحديثِ عن تنازُعِ عامِلَيْنِ مُتقدِّمَيْنِ في مَعْمولٍ واحدٍ ، فيَعْملُ أحدُهما في المعْمولِ الظاهِرِ والآخَرُ في ضميرِهِ[58] ،كقول النّاظمِ : يُحسنانِ ويُسيءُ ابناكَ . والعامِلُ في الاسمِ الظّاهرِ يُسمّى مُعْمَلاً ، والعاملُ في ضميرِهِ يُسمّى مُهْمَلاً اصطلاحاً[59] . ويَجوزُ إعمالُ أحدِهما في الاسمِ الظّاهرِ ،كما يجوزُ إعمالُ أحدِهما في ضميرِهِ .

والنُّحاةُ في هذا البابِ معنيُّونَ ببيانِ أحكامِ هذا الضميرِ الذي يَعْملُ فيه العاملُ المهمَلُ ؛ ومن أحكامِهِ أنَّه إذا كانَ هذا الضميرُ ضميرَ نصْبٍ ؛ فإمّا أنْ يكونَ عُمدةً في الأصلِ أو لا ، فإنْ كانَ عُمدةً كمفعولَيْ ظَنَّ وأخواتِها لأنَّ أصلَهما المبتدأُ والخبرُ فله حُكمانِ ؛ الأوّلُ أنَّه لا يُحذفُ ، والثاني أنَّه يجبُ إضمارُهُ مُؤخَّراً إنْ كانَ مطلوباً للعامل الأوّلِ ، فتقولُ : ظنَّني و ظنَنْتُ زيداً قائماً إيّاهُ ، ويجبُ إضمارُهُ معَ فعلِهِ مُتّصلاً أو مُنفصِلاً إنْ كانَ مَطلوباً للعاملِ الثاني ، فتقولُ : ظَنَنْتُ و ظَنَّنيهِ زيداً قائماً، أو ظنَنْتُ و ظنَّني إيّاهُ زيداً قائماً . وقد أشارَ النّاظمُ إلى ذلك قبلَ هذينِ البيتينِ فقالَ :

وَ لا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلا

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

والنّاظمُ لما ذَكَرَ هذه المسألةَ مسألةَ إعمالِ العاملِ في ضميرِ نصبٍ عُمدةٍ . استطردَ فقالَ : وأظهِرْ إنْ يكنْ ضميرٌ خبراً ... إلى آخرِ البيتين .

و قد مَثَّلَ النّاظمُ لهذه المسالةِ المستطرَدةِ في النّظمِ بقولِهِ : نَحْوُ أَظُنُّ وَ يَظُنّاني أَخاً زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ ، وصورةُ هذه المسألةِ[60] هي أنَّه إذا لزِمَ مِنْ إضمارِ ضميرِ الخبرِ عدمُ مُطابقتِهِ لِمَا يُفسِّرُهُ . لكونِهِ خبراً في الأصلِ عمّا لا يُطابِقُ المفَسِّرَ . فإنَّهُ يُؤتى بهِ اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ كأَنْ يكونَ الضميرُ خبراً في الأصلِ عن مُبتدأٍ مُفردٍ و مُفَسِّرُهُ مُثنّى ،كالمثال الذي ذكَرَهُ النّاظمُ : أَظُنُّ وَ يَظُنّاني أَخاً زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ ، فزيداً وأخوينِ المفعولُ الأوّلُ والثاني لأَظُنُّ ، والياءُ وأخاً المفعولُ الأوّلُ والثاني لِيَظُنُّ ، والمفعولُ المتنازَعُ عليه هو أخوينِ ، وقد عَمِلَ فيه الفعلُ أَظُنُّ ، ويَظُنُّ هو الفعلُ المهْمَلُ ، فالواجبُ إعمالُ يَظُنُّ في ضميرِ أخوينِ ، فيُقالُ : أَظُنُّ وَ يَظُنّاني (إيّاهُما أو إيّاهُ) زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ ، وهذا الإضمارُ لايجوزُ ؛ لعدمِ المطابقةِ في كِلا الحالتينِ إفراداً وتثنيةً ؛ لأنَّه عند التثنيةِ (إياهُما) يكونُ مُوافقاً للمُفَسِّرِ (أخوينِ) ومُخالفاً للمُخبَرِ عنه (الياء)، ولو جئنا به مفرداً (إيّاه) لكانَ مُخالفاً للمُفَسِّرِ (أخوينِ) ومُوافقاً للمُخبَرِ عنه (الياء) ، فهو كما ترى لا يخلو من مُخالفةٍ ؛ لذا أوجبَ البصريّون[61] الإتيانَ به اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ فراراً ممّا لا يجوزُ ، فيُقالُ : أَظُنُّ وَ يَظُنّاني (أَخاً) زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ .

فهل إذا ظَهَرَ معمولُ الفعلِ المهمَلِ تكونُ المسألةُ من مسائلِ بابِ التنازُعِ ؟ لقد نصَّ ابنُ عقيلٍ[62] والمراديُّ[63] على أنَّها ليستْ منه ، و وافقَهما الشّاطبيُّ[64]؛ لأنَّ من شرطِ التَّنازُعِ أنْ يتنازَعَ العاملانِ في معمولٍ واحدٍ فيَعمَلَ أحدُهما في ضميرِ ما تَنازَعاه ، وفي هذه المسألةِ لم يتنازَعا معمولاً واحداً ، بل مَعمولينِ مُختلفَينِ . والنّاظمُ إنَّما ذكَرَها هُنا في هذا البابِ للشّبهِ الصُّوريّ بينَها وبينَ مسائلِ التَّنازُعِ[65] .

المبحثُ الثانيَ عَشَرَ : أَفْعَلُ لِغَيرِ التَّفْضيلِ

قالَ النّاظمُ في بابِ أفعلِ التّفضيلِ :

وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَما لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَينِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَذا إذا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ ما بِهِ قُرِنْ

هذا البابُ مُختصٌّ بالحديث عن الأحكامِ اللّفظيّةِ لأفعلِ

التّفضيلِ ، وأَفعلُ إذا قُصدَ بهِ التفضيلُ فإمّا أنْ يُقترَنَ بِمِنْ الجارّةِ لفظاً أو تقديراً إنْ كانَ مُجرَّداً ، وإمّا أنْ تُنوى مَعَهُ مِنْ إن كانَ مُضافاً أو مُحلّى بأَلْ .

والمصنّفُ استطردَ حينَ قالَ : وإنْ لم تَنْوِ فهو طبقُ ما به قُرن ؛ لأنَّ هذا بيانٌ لحكمِ أفعلَ الذي لغير التفضيل ، وهو الذي لا تُنوى معه مِنْ الجارة ، والحديثُ عن أفعلَ الذي لا يُقصدُ به التّفضيل هو استطرادٌ وخُروجٌ عمّا انعقدَ له البابُ .

المبحثُ الثّالثَ عَشَرَ : إمّا الثّانيةُ

قالَ النّاظمُ في بابِ عطْفِ النَّسَقِ :

وَ مِثْلُ أَوْ في القَصْدِ إمّا الثّانيهْ في نَحْوِ إمّا ذي وَ إمّا النّائيهْ

وهو بابٌ مَعقودٌ لبيانِ خصائصَ و معانيْ أحرُفِ العطْفِ ، وشيءٍ من أحكامِ المتعاطِفَيْنِ . وقد ذَكَرَ النّاظمُ هُنا (إمّا) الثانية ، وهي (إمّا) المسبوقةُ بمثلِها نحو : تَزَوَّجْ إمّا هنداً و إمّا أُخْتَها .

واختَلَفَ النَّحويّونَ في العطفِ بإمّا الثانيةِ ؛ فذهبَ أكْثَرُهم[66] إلى أنَّها عاطفةٌ ، و ذَهَبَ يونسُ بنُ حبيبٍ[67] وأبو عليّ الفارسيُّ وابنُ كيسانَ إلى أنَّها ليستْ عاطفة ، وأنَّها تُوافِقُ (أو) في المعنى لا في العطفِ ، وهو اختيارُ النّاظمِ ؛ لأنّه لم يَعُدَّها من أحرفِ العطفِ أوّلَ البابِ، ولأنَّهُ قالَ في النَّظمِ إنَّها مِثْلُها في القَصْدِ أي في المعنى .

فإذا كانَ ذلكَ كذلكَ فإنَّ حديثَ المصنّفِ عنها في هذا البابِ استطرادٌ ؛ والذي دَفَعَهُ إلى ذلكَ إرادةُ إتمامِ الفائدةِ ببيانِ اشتراكِ إمّا الثانية معَ أو في المعاني .

المبحثُ الرّابعَ عَشَرَ : مسائلُ الإتْباعِ

استطْرَدَ المصنّفُ إلى مسائلِ الإتباعِ في أكثرَ مِنْ بابٍ مِنْ أبوابِ الألفيّةِ، ولم يَذكرْها في أبوابِ التّوابعِ ؛ لتعلُّقِها بتلكَ الأبوابِ التي هي فيه . وقد جمعْتُ تلكَ الاستطراداتِ المتفرّقةَ مِنْ الأبوابِ الكثيرةِ المختلفةِ وجعلتُها هُنا تحتَ مبحثٍ واحدٍ ، فجاءَ حديثُها على النَّحو الآتي :

أوّلاً : قالَ النّاظمُ مُسْتَطْرِداً في بابِ (ما ولا ولاتَ وإنْ) المشَبَّهاتِ بليسَ:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِما الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

ومُبيّناً وُجُوبَ رَفْعِ المعطوفِ بلكنْ أو ببَلْ على خبرِ (ما) المشَبَّهةِ بِليسَ المنصوبِ ، كقولك : ما زيدٌ قائماً لكنْ قاعدٌ ، أو بلْ قاعدٌ .

ثانياً : قالَ النّاظمُ مُستَطْرِداً في بابِ إنَّ وأخواتِها :

وَ جائزٌ رَفْعُكَ مَعْطوفاً عَلَى مَنْصوبِ إنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا

و مُبيّناً جَوَازَ رَفْعِ و نصْبِ المعطوفِ على اسمِ إنَّ بشرطِ استكمالِ إنَّ لخبرِها ، كقولك : إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو أو وعمراً .

ثالثاً : قالَ النّاظمُ في بابِ لا النّافيةِ للجنسِ :

وَ رَكِّبِ المفْرَدَ فاتِحاً كَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ والثّاني اجْعَلا

مَرْفوعاً اوْ مَنْصوباً اوْ مُرَكَّبا وَ إنْ رَفَعْتَ أوّلاً لا تَنْصِبا

وقد استَطْرَدَ النّاظمُ حينَ بَيَّنَ حُكمَ المعطوفِ على اسمِ (لا) المفردِ . أي ما ليسَ مُضافاً ولا شبيهاً بالمضافِ . إنْ كانَ المعطوفُ مفرداً نكرةً ولم تتكرَّرْ لا ، بأنَّهُ يجوزُ فيهِ الرفعُ والنَّصبُ والبناءُ على الفتح ، فتقولُ في لا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله : لا حولَ ولا قُوَّةٌ أو ولا قُوَّةً أو ولا قُوَّةَ .

ثمَّ أردفَ ذلكَ مُسْتَطْرِداً بقولِهِ :

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

ومُبيّناً جَوازَ الرفعِ والنَّصبِ والبناءِ على الفتحِ في نَعْتِ اسمِ (لا) المبْنِي والمتَّصِلِ بهِ دونَ فاصلٍ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ إنْ كانَ النعتُ مُفْرداً . أي ليسَ مُضافاً ولا شبيهاً بالمضاف . كقولك: لا رجُلَ ظريفٌ (أو ظريفاً أو ظريفَ) عندهم .

ثمَّ أردَفَ ذلك كذلك مُستطرِداً بقولِهِ :

وَ غَيْرَ ما يَلِي وَغَيْرَ المفْرَدِ لا تَبْنِ وَ انْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصُدِ

ومُبيّناً أنَّ النَّعْتَ غيرَ المفردِ والنعتَ المفصولَ عن متبوعِهِ بفاصلٍ يَتَعيَّنُ رفعُهُ أو نصبُهُ ، ولا يَجوزُ بناؤهُ على الفتحِ ، فتقولُ: لا رجُلَ محمودٌ خُلُقُهُ عندَهم ، أو محموداً خُلُقُهُ ، ولا تقولُ : محمودَ خُلُقُهُ . كما تقولُ عندَ الفصْلِ: لا رجُلَ فيها ظريفٌ أو ظريفاً عندَهم ، ولا تقولُ : ظريفَ .

ثمَّ أردَفَ ذلكَ كذلكَ مُستطرِداً بقولِهِ :

وَ العَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُما لَهُ بِما لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

ومُبيّناً حُكمَ المعطوفِ على اسمِ لا إذا لم تتكرَّرْ لا ، وأنَّهُ يجبُ فيه ما يجبُ في النعتِ المفصولِ عن متبوعهِ بفاصلٍ ، وتقدّمَ قريباً أنَّهُ يجبُ فيه الرفعُ أو النّصبُ ، ولا يجوزُ بناؤهُ على الفتح ، فتقولُ : لا رجُلَ وامرأةٌ أو وامرأةً عندَهم ، ولا تقولُ : وامرأةَ .

رابعاً : قالَ النّاظمُ مُستَطْرِداً في بابِ إعمالِ المصدرِ :

وَ جُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ وَ مَنْ راعَى في الِاتْباعِ المحَلَّ فَحَسَنْ

ومُبيّناً أنَّهُ يجوزُ في تابعِ مَعْمولِ المصدرِ إذا كانَ مُضافاً إليه وجهانِ : الجرُّ مراعاةً للفظِ المضافِ إليه ، والرفعُ والنّصبُ مُراعاةً لمعناهُ ؛ فإنْ كانَ فاعلاً في المعنى رفعتَ التابعَ ، وإنْ كانَ مفعولاً به في المعنى نصبْتَ التّابعَ ، فتقولُ: أعجبني أكْلُ زيدٍ وعمرٍو أو وعمرٌو ؛ لأنَّ زيدٍ فاعلٌ في المعنى ، وتقولُ : أعجبني أكْلُ اللحمِ والخُبْزِ أو والخُبْزَ ؛ لأنَّ اللحمِ مفعولٌ به في المعنى .

خامساً : قالَ النّاظمُ مُستَطْرِداً في بابِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ :

وَ اجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تابِعَ الّذي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جاهٍ وَمالاً مَنْ نَهَضْ

ومُبيّناً أنَّهُ يجوزُ في تابعِ مَعْمولِ اسمِ الفاعلِ إذا كانَ مُضافاً إليه وجهانِ : الجرُّ مراعاةً للفظِ المضافِ إليه ، والنّصبُ مُراعاةً لمحَلِّهِ، فتقولُ : أنا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو أو وعمراً .

الخاتِمةُ ونتائجُ البحثِ

وقد خَلُصَ البحثُ . بفضلِ اللهِ وكرمِهِ . إلى النَّتائجِ الآتيةِ ، وهي:

1. أنَّ جميعَ اسْتِطْراداتِ ابنِ مالكٍ في الألفيّةِ كانتْ إمّا اضطراراً أو تَتْميماً لفائدةٍ تَتَعلَّقُ بمسألةٍ مُرتبِطةٍ بالبابِ الذي هي فيه .

2. أنَّ مِنْ الاستطراداتِ استِطراداً ضرورياً ، لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مِثْلِهِ ، خارجَ بابِهِ ، ولا يُمكِنُ التَّحرُّزُ منه .

3. قد يَنُصُّ بعضُ الشُّرّاحِ على إحدى المسائلِ المسْتَطْرَدةِ أنَّها اسْتِطْرادٌ ، وهو قليلٌ ، فقاسَ الباحثُ عليها واسْتَخْرَجَ الكثيرَ .

4. الاسْتِطراداتُ التي أَفْرَدَ لها ابنُ مالكٍ أبواباً كانتْ واضحةَ الاستِقلالِ ، أمّا الاستطراداتُ التي كانتْ داخلَ الأبوابِ النَّحْويّةِ فقد تَخْفى على بعضِ المتَعَلِّمينَ ، وهو ما هَدَفَ البحثُ في الوصولِ إلى مِثْلِهِ .

5. أحياناً يَسْتَطْرِدُ ابنُ مالكٍ إلى مسألةٍ لم يَعْقِدْ لِمِثْلِها باباً مُسْتَقِلاً ، كما فَعَلَ معَ نونِ الوِقايةِ والمفعولِ بِهِ .

6. و أحياناً يَسْتَطْرِدُ إلى مسألةٍ عَقَدَ لِمِثْلِها باباً في الألفيّةِ، لكنَّهُ ضَمَّنَها البابَ الذي هيَ فيهِ لشدّةِ ارتباطِها بذاكَ البابِ، كما فَعَلَ معَ مسائلِ الإتباعِ المسْتَطْرَدةِ .

7. لم يَعْتَرِضْ أحدٌ مِنْ شُرَّاحِ الألفيّة على تلك المسائلِ النَّحْويّةِ المسْتَطْرَدةِ، سوى مسألةِ المشغولِ عنه التي اعتَرَضَ عليها ابنُ هشامٍ .

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المراجع:

(مرتبة بحسب ورودها في البحث)

(1) ابن الناظم ، بدر الدين محمد ، المصباح في المعاني والبيان والبديع ، ت/ د. عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط/ الأولى ، عام 1422هـ ، ص237 .

(2) القيرواني ، الحسن بن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل بلبنان ، ط/ الخامسة ، عام 1401هـ ، ص 234.

(3) القيرواني ، الحسن بن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل بلبنان ، ط/ الخامسة ، عام 1401هـ ، ص 236.

(4) ابن الناظم ، بدر الدين محمد ، المصباح في المعاني والبيان والبديع ، ت/ د. عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط/ الأولى ، عام 1422هـ ، (مرجع سابق) ص 237

(5) مادة (طرد) .

(6) المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت / د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ ، 1/ 110 .

(7) المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط / الأولى ، عام 1413هـ ، ص141 .

(8) المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت / د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ (مرجع سابق) ، 110/1

(9) ابن يعيش ، موفق الدين بن علي ، شرح المفصل ، ط/ عالم الكتب ، بيروت ، 35/1 .

(10) المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت / د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ (مرجع سابق)، 126/1، والدماميني ، محمد بن أبي بكر ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ت/ د. محمد المفدى ، ط/ الأولى ، عام 1403هـ ،2/ 140 .

(11) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل ، ت / د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر بمصر ، ط/ الأولى، عام 1410هـ ، 170/1. و السيوطيّ ، جلال الدين عبدالرحمن ، شرح الألفية ، ت / علي سعد الشينويّ ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط/ الأولى ، عام 1403هـ ، ص 73.

(12) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عيّاد الثبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى . مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ ، 352/1 .

(13) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ت/ محمد علي النجار ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، 58/3، و ابن الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن ، الإنصاف ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، 1/ 319 ، والأزهري ، الشيخ خالد ، التصريح، دار الفكر ، 1/ 151 .

(14) ويقال : للمح الصفة ، وللمح الأصل أفضل ؛ لأنه ذكَرَ الفضلَ والنعمانَ وليسا وصفين . كذا قال المراديّ في الجنى الداني (مرجع سابق) ، 197 .

(15) ابن النّاظم ، بدر الدين محمد ، شرح الألفية ، ت/ عبدالحميد السيد ، ط/ دار الجيل ، بيروت ، ص 101 .

(16) المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط / الأولى ، عام 1413هـ ، ص 196 .

(17) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، مغني اللبيب ، ت/ د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر بيروت ، ط/ السادسة ، عام 1985م ، ص 74 .

(18) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار الطباعة المحمدية ، ط/ الأولى ، عام 1435هـ ، 119/1 .

(19) المكودي ، عبدالرحمن بن علي ، شرح المكوديّ على الألفيّة ، عناية / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط/ الأولى، عام 1417هـ ، ص 40

(20) الغزي ، محمد بن قاسم ، فتح الرب المالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، ت/ محمد المبروك الختروشيّ ، منشورات كليّة الدعوة الإسلاميّة ، طرابلس ، ط/ الأولى ، عام 1401هـ ، ص 179

(21) المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت / د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ (مرجع سابق) ،1/ 172، والغزي ، محمد بن قاسم ، فتح الرب المالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، ت/ محمد المبروك الختروشيّ ، منشورات كليّة الدعوة الإسلاميّة ، طرابلس ، ط/ الأولى ، عام 1401هـ ، (مرجع سابق) ص 182 .

(22) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، أوضح المسالك ، ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ الأولى 1410هـ ، 1/ 180 .

(23) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار الطباعة المحمدية ، ط/ الأولى ، عام 1435هـ ، (مرجع سابق) ، 1/ 115 .

(24) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار الطباعة المحمدية ، ط/ الأولى ، عام 1435هـ ، (مرجع سابق) 1/ 87 .

(25) المكودي ، عبدالرحمن بن علي ، شرح المكوديّ على الألفيّة ، عناية / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط/ الأولى، عام 1417هـ (مرجع سابق) ، ص 41 .

(26) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، أوضح المسالك ، ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ الأولى 1410هـ ، (مرجع سابق) ، 1/ 180 .

(27) الغزي ، محمد بن قاسم ، فتح الرب المالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، ت/ محمد المبروك الختروشيّ ، منشورات كليّة الدعوة الإسلاميّة ، طرابلس ، ط/ الأولى ، عام 1401هـ (مرجع سابق) ، ص 187 .

(28) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، شرح قطر الندى ، ت/ عرفات مطرجيّ عام 1418 هـ ، ص 194 .

(29) ابن خروف ، علي بن محمد ، شرح جمل الزجاجي ، ت/ سلوى عرب ، ط/ الأولى 1419هـ ، 415/1 .

(30) ابن الحاجب ، عثمان بن عمر ، الأمالي النحويّة ، ت/ هادي حسن حمودي ، ط/ الأولى ، عام 1985م . 126/4

(31) ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، شرح الجمل ، ت/ صاحب أبو جناح ، دار الفكر عام 1400هـ ، 386/1 ،

(32) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل ، ت / د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر بمصر ، ط/ الأولى، عام 1410هـ (مرجع سابق)، 338/1.

(33) الرضي ، محمد بن الحسن ، شرح الكافية ، تصحيح/ يوسف حسن عمر ، ط/ الثانية ، عام 1996م ، 181/4

(34) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، التذييل والتكميل ، ت/ د. حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، ط/ الأولى ، عام 1419هـ ، 133/4 .

(35) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، مغني اللبيب ، ت/ د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر بيروت ، ط/ السادسة ، عام 1985م ، ص571 .

(36) المبرد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، 33/3.

(37) ابن السراج ، محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، ت/ عبدالحسين الفتلي ، ط/ الثالثة ، عام 1417 هـ ، 82/1.

(38) الفارسي ، الحسن بن أحمد ، البغداديات ، ت/ صلاح الدين السنكاويّ ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية ، الكتاب الحادي والخمسون . ص 115.

(39) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، اللمع في العربية ، ت/ حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط/ الثانية ، عام 1405هـ ، ص 85 .

(40) الشلوبين ، عمر بن محمد ، التوطئة ، ت/ د. يوسف المطوع، عام 1401هـ ، ص224 .

(41) سورة النساء ، آية / 40 .

(42) سورة البقرة ، آية / 280 .

(43) سيبويه ، عمرو بن عثمان ، الكتاب ، ت/ عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ الثالثة، عام 1408هـ ، 2/ 153، والأزهري ، الشيخ خالد ، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق) ، 1/ 192 .

(44) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل ، ت / د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر بمصر ، ط/ الأولى، عام 1410هـ (مرجع سابق) ، 1/ 361 .

(45) المبرد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (مرجع سابق) ، 117/4 .

(46) ابن يعيش ، موفق الدين بن علي ، شرح المفصل ، ط/ عالم الكتب ، بيروت (مرجع سابق) ، 99/7، و الرضي ، محمد بن الحسن ، شرح الكافية ، تصحيح/ يوسف حسن عمر ، ط/ الثانية ، عام 1996م (مرجع سابق) ، 191/4ـ 193، والأزهري ، الشيخ خالد ، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق)، 192/1.

(47) المكودي ، عبدالرحمن بن علي ، شرح المكوديّ على الألفيّة ، عناية / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط/ الأولى، عام 1417هـ (مرجع سابق) ، ص 80 .

(48) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عيّاد الثبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى. مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ (مرجع سابق)، 2/ 595. 596.

(49) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح الكافة الشافية ، ت/ محمد علي معوض وآخر ، دار الكتب العلمية ، ط/ الثانية ، عام 2010م ، 275/1 ، و ابن عقيل ، عبدالله بن عبدالرحمن ، شرح الألفية ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث ، عام 1419هـ، 129/2 .

(50) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، أوضح المسالك ، ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ الأولى 1410هـ (مرجع سابق) ، 2/ 161 و 170 .

(51) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح الكافة الشافية ، ت/ محمد علي معوض وآخر ، دار الكتب العلمية ، ط/ الثانية ، عام 2010م (مرجع سابق) 278/1

(52) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عيّاد الثبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى. مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ (مرجع سابق) ، 74/3.

(53) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عيّاد الثبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى. مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ (مرجع سابق) 3/ 80.

(54) الأزهري ، الشيخ خالد ، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق) ، 303/1.

(55) 139/2.

(57) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، أوضح المسالك ، ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ الأولى 1410هـ (مرجع سابق) ، 186/2.

(58) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح الكافة الشافية ، ت/ محمد علي معوض وآخر ، دار الكتب العلمية ، ط/ الثانية ، عام 2010م (مرجع سابق) ، 288/1.

(59) ابن النّاظم ، بدر الدين محمد ، شرح الألفية ، ت/ عبدالحميد السيد ، ط/ دار الجيل ، بيروت ، ص 255.

(60) المكودي ، عبدالرحمن بن علي ، شرح المكوديّ على الألفيّة ، عناية / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط/ الأولى، عام 1417هـ (مرجع سابق) ص 103.

(61) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار الطباعة المحمدية ، ط/ الأولى ، عام 1435هـ (مرجع سابق) 121/2 .

(62) ابن عقيل ، عبدالله بن عبدالرحمن ، شرح الألفية ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث ، عام 1419هـ (مرجع سابق) 168/2 .

(63) المرجع السابق 311/1.

(64) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عيّاد الثبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى. مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ (مرجع سابق) 211/3 .

(65) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عيّاد الثبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى. مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ (مرجع سابق) 211/3 .

(66) ابن النّاظم ، بدر الدين محمد ، شرح الألفية ، ت/ عبدالحميد السيد ، ط/ دار الجيل ، بيروت (مرجع سابق) ص 535 ، والأزهري ، الشيخ خالد ، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق) 146/2 .

(67) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، مغني اللبيب ، ت/ د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر بيروت ، ط/ السادسة ، عام 1985م (مرجع سابق) ص 84 ، و المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت / د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ (مرجع سابق) 612/1 ، و الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عيّاد الثبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى. مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ (مرجع سابق) 132/5 .

References:

(1) abn al-nāẓm , bdr al-dīn mḥmd , al-mṣbāḥ fī al-mʿānī wālbīān wālbdīʿ , t/ d. ʿbdālḥmīd hndāwy , dār al-ktb al-ʿlmīّ blbnān , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1422h., ṣ237 .

(2) al-qīrwānī , al-ḥsn bn ršīq , al-ʿmdّ fī mḥāsn al-šʿr ūʾādābh , t/ mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , dār al-ğīl blbnān , ṭ/ al-ḫāmsّ , ʿām 1401h. , ṣ 234.

(3) al-mrğʿ al-sābq / 236.

(4) abn al-nāẓm , bdr al-dīn mḥmd , al-mṣbāḥ fī al-mʿānī wālbīān wālbdīʿ , t/ d. ʿbdālḥmīd hndāwy , dār al-ktb al-ʿlmīّ blbnān , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1422h. , (mrğʿ sābq) ṣ 237

(5) mādّ (ṭrd) .

(6) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrḥ al-ʾalfīّ , t / d. fẖr al-dīn qbāūّ , dār mktbّ al-mʿārf llṭbāʿّ blbnān , ṭ/ al-ʾaūli , 1428h. , 1/ 110 .

(7) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , al-ğni al-dānī fī ḥrūf al-mʿānī , t/ fẖr al-dīn qbāūّ ūmḥmd ndīm fāḍl , dār al-ktb al-ʿlmīّ blbnān , ṭ / al-ʾaūli , ʿām 1413h. , ṣ141 .

(8) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrḥ al-ʾalfīّ , t / d. fẖr al-dīn qbāūّ , dār mktbّ al-mʿārf llṭبāʿّ blbnān , ṭ/ al-ʾaūli , 1428h. (mrğʿ sābq) , 1/110

(9) abn īʿīš , mūfq al-dīn bn ʿlī , šrḥ al-mfṣl , ṭ/ ʿālm al-ktb , bīrūt , 1/35 .

(10) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrḥ al-ʾalfīّ , t / d. fẖr al-dīn qbāūّ , dār mktbّ al-mʿārf llṭبāʿّ blbnān , ṭ/ al-ʾaūli , 1428h. (mrğʿ sābq), 1/126, wāldmāmīnī , mḥmd bn abī bkr , tʿlīq al-frāʾid ʿli tshīl al-fwāʾid , t/ d. mḥmd al-mfdi , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1403h. ,2/ 140 .

(11) abn mālk , mḥmd bn ʿbdāllh , šrḥ al-tshīl , t / d. ʿbdālrḥmn al-sīd ū d. mḥmd bdwy al-mḥtūn , dār hğr bmṣr , ṭ/ al-ʾaūli, ʿām 1410h. , 1/170. ū al-sīūṭīw , ğlāl al-dīn ʿbdālrḥmn , šrḥ al-ʾalfīẗ , t / ʿlī sʿd al-šīnwyw , klīẗ al-dʿūẗ al-islāmīẗ , ṭrābls , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1403h. , ṣ 73.

(12) al-šāṭbī , ibrāhīm bn mūsi , al-mqāṣd al-šāfīẗ , t/ d. ʿīwād al-ṯbītī ūʾāḫrīn , ğāmʿẗ am al-qri . mkẗ al-mkrmẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1428h. , 1/352 .

(13) abn ğnī , abū al-fṭḥ ʿṯmān , al-ḫṣāṣ , t/ mḥmd ʿlī al-nğār , dār al-ktāb al-ʿrbīw , bīrūt , 3/58, ū abn al-ʾanbārī , abū al-brkāt ʿbdālrḥmn , al-inṣāf , t/ mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , dār al-fkr , 1/ 319 , wālʾazhrī , al-šīḫ ḫāld , al-tṣrīḥ, dār al-fkr , 1/ 151 .

(14) wyqāl : llmḥ al-ṣfẗ , ūllmḥ alʾaṣl afḍl ; lʾanh ḏkara al-fḍla wālnʿmāna ūlīsā ūṣfīn . kḏā qāl al-mrādīw fī al-ğni al-dānī (mrğʿ sābq) , 197 .

(15) Ibn alnnāẓm, Badr al-Dīn Muḥammad, sharḥ al-alfīyah, t / ʻAbd-al-Ḥamīd al-Sayyid, Ṭ / Dār al-Jīl, Bayrūt, Ṣ 101..

(16) al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim, al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-maʻānī, t / Fakhr al-Dīn Qabāwah wa-Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah bi-Lubnān, Ṭ / al-ūlá, ʻām 1413h, Ṣ 196.

(17) Ibn Hishām, Allāh ibn Yūsuf, Mughnī al-labīb, t / D. Māzin al-Mubārak wa-Muḥammad ʻAlī ḥmdāllh, Dār al-Fikr Bayrūt, Ṭ / al-sādisah, ʻām 1985m, Ṣ 74

(18) abū ḥīān , mḥmd bn īūsf , mnhğ al-sālk fī al-klām ʿli al-fīwẗ abn mālk , t/ d. ʿlī mḥmd fāḫr ūʾāḫrīn , dār al-ṭbāʿẗ al-mḥmdīẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1435h. , 1/119 .

(19) al-mkūdī , ʿbdālrḥmn bn ʿlī , šrḥ al-mkūdīw ʿli al-ʾalfīwẗ , ʿnāīẗ / ibrāhīm šms al-dīn , dār al-ktb al-ʿlmīwẗ , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli, ʿām 1417h. , ṣ 40

(20) al-ġzī , mḥmd bn qāsm , fṭḥ al-rb al-mālk bšrḥ al-fīwẗ abn mālk , t/ mḥmd al-mbrūk al-ḫtrūšīw , mnšūrāt klīwẗ al-dʿūẗ al-islāmīwẗ , ṭrābls , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1401h. , ṣ 179

(21) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrḥ al-ʾalfīẗ , t / d. fḫr al-dīn qbāūẗ , dār mktbẗ al-mʿārf llṭbāʿẗ blbnān , ṭ/ al-ʾaūli , 1428h. (mrğʿ sābq) ,1/ 172, wālġzī , mḥmd bn qāsm , fṭḥ al-rb al-mālk bšrḥ al-fīwẗ abn mālk , t/ mḥmd al-mbrūk al-ḫtrūšīw , mnšūrāt klīwẗ al-dʿūẗ al-islāmīwẗ , ṭrābls , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1401h. , (mrğʿ sābq) ṣ 182 .

(22) abn hšām , ʿbdāllh bn īūsf , aūḍḥ al-msālk , t / mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , dār al-fkr , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli 1410h. , 1/ 180 .

(23) abū ḥīān , mḥmd bn īūsf , mnhğ al-sālk fī al-klām ʿli al-fīwẗ abn mālk , t/ d. ʿlī mḥmd fāḫr ūʾāḫrīn , dār al-ṭbāʿẗ al-mḥmdīẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1435h. , (mrğʿ sābq) , 1/ 115 .

(24) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, Manhaj al-sālik fī al-kalām ʻalá alfyyh Ibn Mālik, t / D. ʻAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharīn, Dār al-Ṭibāʻah al-Muḥammadīyah, Ṭ / al-ūlá, ʻām 1435h, (marjiʻ sābiq) 1/87.

(25) al-mkūdī , ʿbdālrḥmn bn ʿlī , šrḥ al-mkūdīw ʿli al-ʾalfīwẗ , ʿnāīẗ / ibrāhīm šms al-dīn , dār al-ktb al-ʿlmīwẗ , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli, ʿām 1417h. (mrğʿ sābq) , ṣ 41 .

(26) abn hšām , ʿbdāllh bn īūsf , aūḍḥ al-msālk , t / mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , dār al-fkr , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli 1410h. , (mrğʿ sābq) , 1/ 180.

(27) al-ġzī , mḥmd bn qāsm , fṭḥ al-rb al-mālk bšrḥ al-fīwẗ abn mālk , t/ mḥmd al-mbrūk al-ḫtrūšīw , mnšūrāt klīwẗ al-dʿūẗ al-islāmīwẗ , ṭrābls , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1401h. (mrğʿ sābq) , ṣ 187 .

(28) abn hšām , ʿbdāllh bn īūsf , šrḥ qṭr al-ndi , t/ ʿrfāt mṭrğīw ʿām 1418 h. , ṣ 194 .

(29) abn ḫrūf , ʿlī bn mḥmd , šrḥ ğml al-zğāğī , t/ slwi ʿrb , ṭ/ al-ʾaūli 1419h. , 1/415 .

(30) abn al-ḥāğb , ʿṯmān bn ʿmr , al-ʾamālī al-nḥwywẗ , t/ hādī ḥsn ḥmūdī , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1985m . 4/126

(31) abn ʿṣfūr , ʿlī bn muʾmn , šrḥ al-ğml , t/ ṣāḥb abū ğnāḥ , dār al-fkr ʿām 1400h. , 1/386 ,

(32) abn mālk , mḥmd bn ʿbdāllh , šrḥ al-tshīl , t / d. ʿbdālrḥmn al-sīd ū d. mḥmd bdwy al-mḥtūn , dār hğr bmṣr , ṭ/ al-ʾaūli, ʿām 1410h. (mrğʿ sābq), 1/338.

(33) al-rḍī , mḥmd bn al-ḥsn , šrḥ al-kāfīẗ , tṣḥīḥ/ īūsf ḥsn ʿmr , ṭ/ al-ṯānīẗ , ʿām 1996m , 4/181

(34) abū ḥīān , mḥmd bn īūsf , al-tḏyil wāltkmīl , t/ d. ḥsn hndāwy , dār al-qlm, dmšq , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1419h. , 4/133 .

(35) abn hšām , ʿbdāllh bn īūsf , mġnī al-lbīb , t/ d. māzn al-mbārk ūmḥmd ʿlī ḥmdāllh , dār al-fkr bīrūt , ṭ/ al-sādsẗ , ʿām 1985m , ṣ571 .

(36) al-mbrd , mḥmd bn īzīd , al-mqtḍb , t/ mḥmd ʿbdālḫālq ʿḍīmẗ , ʿālm al-ktb , bīrūt , 3/33.

(37) abn al-srāğ , mḥmd bn shl , al-ʾaṣūl fī al-nḥū , t/ ʿbdālḥsīn al-ftlī , ṭ/ al-ṯālṯẗ , ʿām 1417 h. , 1/82.

(38) al-fārsī , al-ḥsn bn aḥmd , al-bġdādīāt , t/ ṣlāḥ al-dīn al-snkāwyw , mṭbūʿāt ūzārẗ al-ʾaūqāf al-ʿrāqīẗ , al-ktāb al-ḥādī wālḫmsūn . ṣ 115.

(53)) al-šāṭbī , ibrāhīm bn mūsi , al-mqāṣd al-šāfīẗ , t/ d. ʿīwād al-ṯbītī ūʾāẖrīn , ğāmʿẗ am al-qri . mkẗ al-mkrmẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1428h. (mrğʿ sābq), 3/ 80.

(54) al-ʾazhrī , al-šīẖ ẖāld , al-tṣrīḥ, dār al-fkr (mrğʿ sābq) , 1/303.

(55) al-šāṭbī , ibrāhīm bn mūsi , al-mqāṣd al-šāfīẗ , t/ d. ʿīwād al-ṯbītī ūʾāẖrīn , ğāmʿẗ am al-qri . mkẗ al-mkrmẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1428h. (mrğʿ sābq), 2/139.

(56) wālrwsۘmu ġīru al-ḥadwi .

(57) abn hšām , ʿbdāllh bn īūsf , aūḍḥ al-msālk , t / mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , dār al-fkr , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli 1410h. (mrğʿ sābq) , 2/186.

(58) abn mālk , mḥmd bn ʿbdāllh , šrḥ al-kāfẗ al-šāfīẗ , t/ mḥmd ʿlī mʿūḍ ūʾāẖr , dār al-ktb al-ʿlmīẗ , ṭ/ al-ṯānīẗ , ʿām 2010m (mrğʿ sābq) , 1/288.

(59) abn al-nwāẓm , bdr al-dīn mḥmd , šrḥ al-ʾalfīẗ , t/ ʿbdālḥmīd al-sīd , ṭ/ dār al-ğīl , bīrūt , ṣ 255.

(60) al-mkūdī , ʿbdālrḥmn bn ʿlī , šrḥ al-mkūdīw ʿli al-ʾalfīwẗ , ʿnāīẗ / ibrāhīm šms al-dīn , dār al-ktb al-ʿlmīwẗ , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli, ʿām 1417h. (mrğʿ sābq) ṣ 103.

(61) abū ḥīān , mḥmd bn īūsf , mnhğ al-sālk fī al-klām ʿli al-fīwẗ abn mālk , t/ d. ʿlī mḥmd fāẖr ūʾāẖrīn , dār al-ṭbāʿẗ al-mḥmdīẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1435h. (mrğʿ sābq) 2/121 .

(62) abn ʿqīl , ʿbdāllh bn ʿbdālrḥmn , šrḥ al-ʾalfīẗ , t/ mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , mktbẗ dār al-trāṯ , ʿām 1419h. (mrğʿ sābq) 2/168 .

(63) al-mrğʿ al-sābq 1/311.

(64) al-šāṭbī , ibrāhīm bn mūsi , al-mqāṣd al-šāfīẗ , t/ d. ʿīwād al-ṯbītī ūʾāẖrīn , ğāmʿẗ am al-qri . mkẗ al-mkrmẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1428h. (mrğʿ sābq) 3/211 .

(65 al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, al-maqāṣid al-shāfiyah, t / D. ʻyyād al-Thubaytī wa-ākharīn, Jāmiʻat Umm al-Qurá Makkah al-Mukarramah, Ṭ / al-ūlá, ʻām 1428h (marjiʻ sābiq) 3/211.

(66) abn al-nwāẓm , bdr al-dīn mḥmd , šrḥ al-ʾalfīẗ , t/ ʿbdālḥmīd al-sīd , ṭ/ dār al-ğīl , bīrūt (mrğʿ sābq) ṣ 535 , wālʾazhrī , al-šīẖ ẖāld , al-tṣrīḥ, dār al-fkr (mrğʿ sābq) 2/146 .

(67) ābn hšām , ʿbdāllh bn īūsf , mġnī al-lbīb , t/ d. māzn al-mbārk ūmḥmd ʿlī ḥmdāllh , dār al-fkr bīrūt , ṭ/ al-sādsẗ , ʿām 1985m (mrğʿ sābq) ṣ 84 , ū al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrḥ al-ʾalfīẗ , t / d. fẖr al-dīn qbāūẗ , dār mktbẗ al-mʿārf llṭbāʿẗ blbnān , ṭ/ al-ʾaūli , 1428h. (mrğʿ sābq) 5/132 .

(39) abn ğnī , abū al-ftḥ ʿṯmān , al-lmʿ fī al-ʿrbīẗ , t/ ḥāmd al-muʾmn , ʿālm al-ktb , ṭ/ al-ṯānīẗ , ʿām 1405h. , ṣ 85 .

(40) al-šlūbīn , ʿmr bn mḥmd , al-tūṭʾiẗ , t/ d. īūsf al-mṭūʿ, ʿām 1401h. , ṣ224 .

(41) sūrẗ al-nsāʾ , aīẗ / 40 .

(42) sūrẗ al-bqrẗ , aīẗ / 280 .

(43) sībwyh , ʿmrū bn ʿṯmān , al-ktāb , t/ ʿbdālslām hārūn , mktbẗ al-ẖānğī bālqāhrẗ , ṭ/ al-ṯālṯẗ, ʿām 1408h. , 2/ 153, wālʾazhrī , al-šīẖ ẖāld , al-tṣrīḥ, dār al-fkr (mrğʿ sābq) , 1/ 192 .

(44) abn mālk , mḥmd bn ʿbdāllh , šrḥ al-tshīl , t / d. ʿbdālrḥmn al-sīd ū d. mḥmd bdwy al-mḥtūn , dār hğr bmṣr , ṭ/ al-ʾaūli, ʿām 1410h. (mrğʿ sābq) , 1/ 361 .

(45) al-mbrd , mḥmd bn īzīd , al-mqtḍb , t/ mḥmd ʿbdālẖālq ʿḍīmẗ , ʿālm al-ktb , bīrūt , (mrğʿ sābq) , 4/117.

(46) abn īʿīš , mūfq al-dīn bn ʿlī , šrḥ al-mfṣl , ṭ/ ʿālm al-ktb , bīrūt (mrğʿ sābq) , 7/99, ū al-rḍī , mḥmd bn al-ḥsn , šrḥ al-kāfīẗ , tṣḥīḥ/ īūsf ḥsn ʿmr , ṭ/ al-ṯānīẗ , ʿām 1996m (mrğʿ sābq) , 4/191.. 193, wālʾazhrī , al-šīẖ ẖāld , al-tṣrīḥ, dār al-fkr (mrğʿ sābq), 1/192.

(47) al-mkūdī , ʿbdālrḥmn bn ʿlī , šrḥ al-mkūdīw ʿli al-ʾalfīwẗ , ʿnāīẗ / ibrāhī..m šms al-dīn , dār al-ktb al-ʿlmīwẗ , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli, ʿām 1417h. (mrğʿ sābq) , ṣ 80 .

(48) al-šāṭbī , ibrāhīm bn mūsi , al-mqāṣd al-šāfīẗ , t/ d. ʿīwād al-ṯbītī ūʾāẖrīn , ğāmʿẗ am al-qri . mkẗ al-mkrmẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1428h. (mrğʿ sābq), 2/595.. 596.

(49) abn mālk , mḥmd bn ʿbdāllh , šrḥ al-kāfẗ al-šāfīẗ , t/ mḥmd ʿlī mʿūḍ ūʾāẖr , dār al-ktb al-ʿlmīẗ , ṭ/ al-ṯānīẗ , ʿām 2010m , 1/275 , ū abn ʿqīl , ʿbdāllh bn ʿbdālrḥmn , šrḥ al-ʾalfīẗ , t/ mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , mktbẗ dār al-trāṯ , ʿām 1419h., 2/129 .

(50) abn hšām , ʿbdāllh bn īūsf , aūḍḥ al-msālk , t / mḥmd mḥyi al-dīn ʿbdālḥmīd , dār al-fk....r , bīrūt , ṭ/ al-ʾaūli 1410h. (mrğ.....ʿ sāb.....q) , 2/161 ū 170 .

(51) abn mālk , mḥmd bn ʿbdāllh , šrḥ al-kāfẗ al-šāfīẗ , t/ mḥmd ʿlī mʿūḍ ūʾāẖr , dār al-ktb al-ʿlmīẗ , ṭ/ al-ṯānīẗ , ʿām 2010m 1/278 .

(52) al-šāṭbī , ibrāhīm bn mūsi , al-mqāṣd al-šāfīẗ , t/ d. ʿīwād al-ṯbītī ūʾāẖrīn , ğāmʿẗ am al-qri . mkẗ al-mkrmẗ , ṭ/ al-ʾaūli , ʿām 1428h. (mrğʿ sābq) , 3/74.